Minufiya J.Agric.Res.Vol.35 No. 4(2):1659-1691(2010)"http://agri.menofia.edu.eg/megla.html"

دور الإرشاد في نشر نمط الزراعة العضوية بين المزارعين فى بعض المحافظات المصرية

درية محمد خيرى ، أحمد الهنيدى رضوان ، محمود عبد السلام محمد

قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي كلية الزراعة – جامعة المنوفية

(Received: July , 5 , 2010)

الملخص

استهدفت الدراسة الحالية بصفة رئيسية التعرف على دور الارشاد الزراعى فى نشر نمط الزراعة العضوية فى بعض المحافظات المصرية ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية منتظمة من قوائم المزارع المسجلة عضويا ، وقد بلغ اجمالى حجم العينة ١٨٠ مبحوثاً . وأستغرقت الفترة الزمنية لجميع البيانات حوالى ٦ شهور فى الفترة من يناير وحتى نهاية يونيو ٢٠٠٩ . وقد استخدم العديد من أساليب الاحصاء الوصفى كالمتوسط الحسابى والمدى والانحراف المعيارى ، كما استخدمت Swot Analysis .

وقد أسفرت الدراسة عن بعض النتائج التي تعبر عن مدى إنتشار نمط الزراعة العضوية في مصر والذى يعد نشاطا زراعيا مستحدثا. وأثبتت النتائج أنه ليس قاصراً على صغار السن بل انتشر هذا النمط بين الفئات العمرية المختلفة وهذا يختلف مع الدراسات الأخرى التي تشير إلى أن العلاقة بين تبنى المبتكرات الجديدة والعمر علاقة عكسية. وقد أوضحت النتائج تدنى الدور الذى يلعبه الإرشاد الحكومى في نشر نمط الزراعة العضوية وعلى النقيض تشير إلى الدور الفعال للقطاع الخاص متمثلا في مكاتب الدعم الفنى وخدمات الارشاد التعاقدى والخاص بالإضافة إلى التمييز السعرى للمنتج العضوى الذى يحفز المزارعين على التوجه لهذا النوع من الزراعيات . وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتدريب المرشدين الزراعيين على قواعد ونظم الزراعة العضوية الاهتمام بزيادة الوعى الزراعى والبرامج الارشادية الموجهة لتوضيح مفاهيم الزراعة العضوية ونشرها بين المزارعين .

تمهيد

بدأت الزراعة العضوية في مصر منذ معرفة الإنسان المصري القديم للزراعة و تعلمه لكيفية إدارتها بطرق بدائية و ظلت بعض هذه الطرق مستغلة حتى الآن رغم بدائيتها و

بساطتها و محاولاته الدائمة لإيجاد ما يحتاجه من غذاء و كساء اعتمد فيه على الموارد الطبيعية حيث استخدم المصري القديم كل المدخلات المتاحة من الطبيعة لإتمام عملياته و أنشطته الزراعية التي كانت محور معيشته الأساسي لقرون عديدة.

ومن هنا نجد أن النشاط الزراعي القديم الذي يمكن اعتباره مشابها لنظم الزراعة العضوية من حيث عدم استخدام الأسمدة و المبيدات الكيماوية والاعتماد على المصادر الطبيعية من مخصبات و محسنات للتربة و البعد كل البعد عن ما يضر بالأرض أو بالبيئة أو بالإنسان من الأنشطة الزراعية، إلا أن الزراعة العضوية تختلف عن النشاط الزراعي القديم من حيث تنظيمها وقواعدها وشروطها وإدارتها وهذا ما سيتم عرضه لاحقا.

ومع بداية ظهور نظم الزراعة العضوية وقواعدها منذ بدايات القرن الماضي و ظهور القوانين المنظمة للزراعة العضوية في أوائل التسعينيات بدأت عملية الانتشار لهذا النمط الزراعي الجديد حيث انه يستهدف الإنتاج من أجل التصدير و لذلك استهدف البحث اهمية دراسة هذا النمط الزراعي الجديد نظرا لأهميته فى تحقيق تنمية اقتصادية و بيئية يمكنها تغيير النظام الزراعي بأكمله.

وبالرغم من تعدد الدراسات و البحوث التي أجريت على نشر المبتكرات الزراعية إلا انه لم يتم تغطية دور الإرشاد في نشر نمط الزراعة العضوية و لهذا تركزت الدراسة على هذا النمط و إبراز الدور الإرشادي و أى أنواع الإرشاد اهتماما بنشر نمط الزراعة العضوية بين جمهور المزارعين المتبعين.

المشكلة البحثية

إن الإنتاج الزراعى الخاضع لقوانين الزراعة العضوية لا يمكن أن يكون كافيا لسد حاجة السوق المصري نظرا لندرة الطلب عليه و ارتفاع سعره و لكن الجزء الموجه من هذا الإنتاج للتصدير يمكنه أن يوفر دخلا بالعملة الصعبة ولذلك من الاهمية دراسة الإنتاج الزراعى العضوى مما له من أهمية اقتصادية و العمل على نشر هذا النمط بين المزارعين في العديد من المحافظات المصرية من خلال إجراء العديد من الدراسات والبحوث التي يمكنها أن تساعد على تقوية هذا النمط أو تساعد في نشره.

وهنا إنبثقت المشكلة البحثية لهذه الدراسة والتى يمكن صياغتها فى وجود ندرة بحثية عن دور الإرشاد فى نشر نمط الزراعة العضوية حيث أن معظم البحوث السابقة ركزت على الدراسات المقارنة بين المحاصيل العضوية و المحاصيل التقليدية وأهملت نمط الزراعة العضوية على الرغم من أهميته من الناحية الاقتصادية و ضرورة توافر البحوث المتعددة المجالات التي من شأنها رصد انتشار هذا النمط.

أهداف البحث

تستهدف هذه الدراسة بصفة رئيسية التعرف على دور الإرشاد الزراعى في نشر نمط الزراعة العضوية في بعض المحافظات المصرية و ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على بعض الخصائص الشخصية لمزارعى نمط الزراعة العضوية.
٢. التعرف على بعض الجوانب المتعلقة بالزراعة العضوية لمزارعى هذا النمط.
٣. الوقوف على مصادر الإرشاد الزراعى المختلفة وإسهام كل منها فى نشر نمط الزراعة العضوية.
٤. تقييم عام لموقف الزراعة العضوية فى مصر وتحديد ما لها و ماعليها.
٥. التعرف على آراء المزارعين المنتجين لنظام ونمط الزراعة العضوية في الخدمات الإرشادية ومصدرها و مدى التغيير الذي يتم حدوثه فى طرقهم الإنتاجية.
٦. دراسة دور الشركات المنتجة للمستلزمات الزراعية الخاصة بنظام الزراعة العضوية من أسمدة عضوية و مبيدات حيوية و بذور عضوية في نشر المعرفة الخاصة باستخدام البدائل الحيوية التي تنص عليها قوانين الزراعة العضوية.

أهمية البحث

تتلخص أهمية البحث في حداثته حيث يتعامل مع نمط يمكنه إحداث طفرة زراعية في مصر من شأنها توفير غذاء آمن و خالي من السموم و المبيدات و يمكنه تحقيق دخلا جيدا من العملة الصعبة قد تكفي لسد حاجات أخرى.

الدراسة تعتبر استكشافية حيث لم تجر دراسات من قبل بالقدر الكافى لتحديد دور الإرشاد فى نشر نمط الزراعة العضوية و يشمل البحث العديد من العناصر الداخلة في منظومة الإنتاج و التصدير للمنتجات العضوية كما أن مجال البحث يشمل العديد من المحافظات المصرية التي ينتشر بها نمط الزراعة العضوية.

وهناك ندرة فى عدد البحوث العلمية التى تتناول أهمية دراسة الزراعة العضوية من المنظور الإرشادى والذى يمكن من خلال الإهتمام به تحديد محور جديد من المحاور الهامه التى يمكن من خلالها تحقيق أهداف القطاع الزراعى الذى ينشد التنمية الزراعية المستدامة و الإهتمام بتنمية العنصر البشرى المشارك فى الإنتاج الزراعى.

مفهوم الزراعة العضوية

يوجد الكثير من التفسيرات والمفاهيم للزراعة العضوية أو الحيوية اشتركت أغلبيتها على تعريف هذا النمط بأنه نظام يعتمد على إدارة المدخلات الايكولوجية بدلا من المدخلات الزراعية الخارجية،أى إنه نظام دراسة التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة من خلال وقف استخدام المدخلات التخليقية مثل الأسمدة الاصطناعية والمبيدات التخليقية، والعقاقير البيطرية، والبذور والسلالات المحورة وراثيا، والمواد الحافظة، والمواد المضافة، والتشعيع(استخدام الأشعة). وإحلال بدلا منها أساليب للإدارة تتفق وخصائص كل موقع بما يحافظ على خصوبة التربة لأجل طويل وتزيدها وتمنع الآفات والأمراض.

بينما يعرف الاتحاد الدولي لحركة الزراعة العضوية (IFOAM-٢٠٠٠:ص٣) الزراعة العضوية بأنها تشمل جميع النظم الزراعية التي تشجع إنتاج الأغذية والألياف بوسائل سليمة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا. وتعتبر هذه النظم خصوبة التربة المحلية عنصرا أساسيا في نجاح الإنتاج. والقدرة الطبيعية للنباتات والحيوانات والأرض. فهي تهدف إلى جعل نوعية الزراعة والبيئة أقرب إلى الكمال من جميع الجوانب. والزراعة العضوية تقلل إلى حد كبير المدخلات الخارجية بالإحجام عن استخدام أسمدة و مبيدات حشرية ومستحضرات صيدلانية كيميائية اصطناعية. وبدلا من ذلك, هي تمكن القوانين القوية للطبيعة من زيادة المحاصيل الزراعية ومقاومة الإمراض. وتراعي الزراعة العضوية المبادئ المتعارف عليها دوليا, التي تطبق ضمن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والجيومناخية والثقافية المحلية. يؤكد الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية على نظم ذات اكتفاء ذاتي و يدعمها على المستويين المحلي والإقليمي.

تعريف منظمة الأغذية والزراعة FAO (١٩٩٩:ص٣)الزراعة العضوية عبارة عن نظام شامل لإدارة الإنتاج يروج ويعزز سلامة النظام الايكولوجي الزراعي بما في ذلك التنوع البيولوجي، والدورات البيولوجية والنشاط البيولوجي في التربة. ويركز على استخدام أساليب الإدارة بديلا من استخدام المدخلات غير الزراعية مع مراعاة الظروف الإقليمية التي تتطلب نظما متوائمة مع الظروف المحلية. ويتم ذلك من خلال استخدام، حيثما يكون ممكنا، الطرق الزراعية والبيولوجية والميكانيكية بدلا من استخدام المواد التخليقية (هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ١٩٩٩).

وعرف الجلا (٢٠٠٢: ص١) الزراعة العضوية بأنها نظام زراعى لإنتاج الغذاء والكساء مع الأخذ فى الاعتبار المحافظة على البيئة بجانب الاهتمام بالظروف الاقتصادية و متطلبات المجتمع.

بينما عرفها عبد المعطى وآخرين (٢٠٠٤: ص١٥) بأنها إسلوب إنتاج زراعى يتجنب إلى درجة كبيرة استخدام أى مواد مصنعة سواء كانت أسمدة كيماوية أو مبيدات أو منظمات نمو أو مواد مضافة للزراعة أو لأعلاف الحيوان.

وقد عرفها عوض الله (٢٠٠٥: ص٦) بأنها إسلوب متكامل يتضمن رفع محتوى الاراضى من المادة العضوية والتى تعتبر مكونا رئيسيا يتحكم فى سائر خصائص الأرض الفيزيائية والكيميائية والحيوية، ويتضمن كذلك تشجيع الدور الحيوى بالتربة.

ونظم الزراعة العضوية ومنتجاتها ليست كلها خاضعة لنظم الاعتماد والتشهيد Accreditation & Certification، ويشار إليها على أنها "الزراعة أو المنتجات العضوية غير المعتمدة". ويستثنى ذلك نظم الزراعة التي لا تستخدم المدخلات التخليقية نتيجة لبعض العيوب (مثل النظم التي تفتقر إلى ممارسات بناء قوام التربة والأراضي التي تعاني من التدهور). و يمكن تحديد ثلاث دوافع أساسية لتحفيز التحول للزراعة العضوية و هى:

١- الزراعة العضوية الموجهة نحو المستهلك أو السوق:

فالمنتجات تعرف بوضوح من خلال الشهادات وبطاقات البيانات(الملصقات التعريفية للمنتج). ويتخذ المستهلكون قرارات واعية بشأن كيفية إنتاج هذه الأغذية وتصنيفها ومناولتها وتسويقها. ولذا فإن للمستهلك تأثير قوي على الإنتاج العضوى ونجد هذا التأثير واضحا بسبب ارتفاع عدد المواصفات الخاصة والاشتراطات والعلامات التجارية مما يوضح تأثير المستهلك على هذا النمط.

٢- الزراعة العضوية الموجهة نحو الخدمات :

ففي بعض البلدان مثل الاتحاد الأوروبي، تتوافر فيها الإعانات التي تقدم للزراعة العضوية لإنتاج سلع وخدمات بيئية مثل الحد من تلوث المياه الجوفية أو توفير أماكن طبيعية أكثر تنوعا من الناحية البيولوجية .

٣- الزراعة العضوية الموجهة إلى المزارعين :

يعتقد بعض الباحثين و العاملين فى القطاع الزراعى أن الزراعة التقليدية زراعة غير مستدامة، واستحدثوا طرقا بديلة للإنتاج لتحسين صحة المستهلك، واقتصاديات المزرعة و الاعتماد على الذات. وفي كثير من البلدان النامية، تطبق الزراعة العضوية باعتبارها طريقة لتحسين الأمن الغذائي الأسري أو تحقيق خفض في تكاليف المدخلات. ولا يباع الإنتاج في الأسواق بالضرورة أو يباع دون فرق في الأسعار حيث أنه غير معتمد. وفي البلدان المتقدمة، يستحدث صغار المزارعين باستمرار قنوات مباشرة لتوصيل المنتجات العضوية غير المعتمدة إلى المستهلكين. فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية يعفى المزارعون الذين يسوقون كميات صغيرة من المنتجات العضوية رسميا من شهادات الاعتماد. كما انه فى مصر يحصل مصدروا المنتجات العضوية (بعض المنتجات الخاضعة للتحفيز) على دعم من وزارة التجارة.

وتهدف عملية تسمية وتمييز المنتجات العضوية الى حماية المستهلك الذى يتحمل نفقات اعلى ويشترى المنتج العضوى للحفاظ على صحته و هذا ما يميز هذا النوع من المنتجات و التى قد تتشابه فى الشكل او الجودة مع المنتجات التقليدية المنتجة بإستخدام المبيدات و الاسمدة الكيميائية و لكنها بالفعل مختلفة و ما يميزها و يبينها للمستهلك هو نظام التمييز الخاص بالمنتجات العضوية.

كما أشارت لجنة الزراعة فى منظمة الأغذية و الزراعة إلى أن العديد من البلدان وعدد كبير من المنظمات الخاصة التى تعمل فى مجال إصدار الشهادات العضوية قد حددت تعريف لنشاط و نمط الزراعة العضوية، ففي الماضي ، كانت هناك اختلافات كبيرة فى تعريف نمط الزراعة العضوية بين الدول و بعضها نظرا لاختلاف الأنظمة و السياسات الزراعية بها، حتى تم عمل الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية لتنظيم عمليات إنتاج وتداول الزراعة العضوية، وهى منظمة غير حكومية لها شبكات دولية وتشجع نمط الزراعة العضوية ، وقد وضع الاتحاد التعاريف و المفاهيم التوجيهية التى تم قبولها فى العديد من الدول حتى تصبح اتفاقا دوليا يشمل كل الأنشطة العضوية.(لجنة الزراعة الجلسة ١٥ لسنة ١٩٩٩ صفحة ٣ -منظمة الأغذية والزراعة)

وفي الآونة الأخيرة ، ناقشت لجنة الدستور الغذائي المعنية "مشروع وضع مبادئ توجيهية لإنتاج وتصنيع وتمييز وتسويق الأغذية المنتجة عضويا" ، واعتماد تعريف واحد للزراعة العضوية من قبل لجنة الدستور الغذائي المتوقع في اجتماعه المقبل في حزيران / يونيو ، 1999 وفقا لتعريف الدستور المقترح السالف الذكر.

وتعتبر الزراعة العضوية واحدة من عدة انماط تتبع منهج الزراعة المستدامة ومن التقنيات المستخدمة فيها (مثلا زراعة المحاصيل البينية ، وتعاقب المحاصيل ، استخدام أساليب زراعية والتغطية ، والتكامل بين المحاصيل والثروة الحيوانية) التي تمارس في ظل النظم الزراعية المختلفة وهذا ما يجعل نمط الزراعة العضوية فريد من نوعه ،حيث أن الزراعة العضوية تنظم بموجب القوانين المختلفة وبرامج إصدار الشهادات ، كما أن تقريبا جميع المدخلات الاصطناعية محظورة الاستخدام فيها والاهتمام ببناء التربة و تعاقب المحاصيل و من القواعد الأساسية للإنتاج العضوي هي أن تتم الموافقة على جميع المدخلات الزراعية.

ومن التعريفات السابقة يمكن تعريف الزراعة العضوية على أنها نمط أو نظام زراعي متشابك يتجنب استخدام الكيماويات في عملياته المختلفة كما يهتم بالترشيد في استخدام الموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة , كما يحترم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية و البيئية لكل من أطراف المنظومة.

الاسلوب البحثى

المجال الجغرافى للدراسة

امتد المجال الجغرافى لهذه الدراسة لعدد من المحافظات المصرية تم اختيارها نظرا لوجود النشاط الزراعى العضوى بها كما هو موضح فيما يلى:

محافظة الفيوم هي إحدى محافظات مصر وعاصمتها مدينة الفيوم و تقع في إقليم شمال الصعيد الذي يضم ثلاث محافظات هي الفيوم وبني سويف والمنيا وسبب اختيار هذه المحافظة هو وجود عدد كبير من المزارع العضوية المسجلة والتى تقوم بإنتاج المحاصيل العضوية الموجهة للتصدير و من أهمها الأعشاب الجافة و الفاصوليا الخضراء وبعض النباتات الطبية والعطرية.

محافظة البحيرة من محافظات مصر وعاصمتها مدينة دمنهور تقع في غرب الدلتا وسبب اختيار هذه المحافظة هو وجود عدد كبير من المزارع العضوية المسجلة و التى تقوم بإنتاج المحاصيل العضوية الموجهة للتصدير ومن أهمها البطاطس والعنب والفاصوليا الخضراء والموالح وبعض الخضروات.

محافظة سوهاج هي إحدى محافظات صعيد مصر . عاصمتها مدينة سوهاج وسبب اختيار هذه المحافظة هو وجود عدد كبير من المزارع العضوية المسجلة والتى تقوم بإنتاج المحاصيل العضوية الموجهة للتصدير ومن أهمها الأعشاب الجافة والبصل الذهبى وبعض النباتات الطبية والعطرية.

محافظة بنى سويف وعاصمتها بنى سويف وسبب اختيار هذه المحافظة هو وجود عدد من المزارع العضوية المسجلة والتى تقوم بإنتاج المحاصيل العضوية الموجهة للتصدير و من أهمها الأعشاب الجافة والبصل الذهبى وبعض النباتات الطبية والعطرية.

محافظة أسيوط من محافظات صعيد مصر عاصمتها مدينة أسيوط وسبب اختيار هذه المحافظة هو وجود عدد من المزارع العضوية المسجلة والتى تقوم بإنتاج المحاصيل العضوية الموجهة للتصدير ومن أهمها الأعشاب الجافة وبعض النباتات الطبية والعطرية.

محافظة الإسماعيلية إحدى محافظات جمهورية مصر العربية وعاصمتها مدينة الإسماعيلية وسبب اختيار هذه المحافظة هو وجود عدد من المزارع العضوية المسجلة والتى تقوم بإنتاج المحاصيل العضوية الموجهة للتصدير ومن أهمها الفاصوليا الخضراء و الفلفل الحلو و الحريف و الفراولة.

محافظة المنيا هي إحدى محافظات مصر. عاصمتها مدينة المنيا وسبب اختيار هذه المحافظة هو وجود عدد من المزارع العضوية المسجلة والتى تقوم بإنتاج المحاصيل العضوية الموجهة للتصدير و من أهمها الأعشاب الجافة والثوم.

محافظة المنوفية من محافظات مصر. عاصمتها مدينة شبين الكوم. تقع محافظة المنوفية في جنوب الدلتا وسبب اختيار هذه المحافظة هو وجود عدد من المزارع العضوية المسجلة و التى تقوم بإنتاج المحاصيل العضوية الموجهة للتصدير ومن أهمها الفاكهة والفاصوليا الخضراء وبعض الخضروات.

محافظة الجيزة هي إحدى محافظات مصر وعاصمتها مدينة الجيزة وسبب اختيار هذه المحافظة هو وجود عدد من المزارع العضوية المسجلة والتى تقوم بإنتاج المحاصيل العضوية الموجهة للتصدير ومن أهمها الفاصوليا الخضراء والبصل الأخضر.

محافظة القليوبية إحدى محافظات مصر وعاصمتها بنها وسبب اختيار هذه المحافظة هو وجود عدد من المزارع العضوية المسجلة والتى تقوم بإنتاج المحاصيل العضوية الموجهة للتصدير ومن أهمها البصل الأحمر.

محافظة الإسكندرية هي إحدى محافظات مصر والعاصمة الثانية بعد القاهرة والعاصمة القديمة لمصر ، الميناء الأول لجمهورية مصر العربية . وتقع في شمال البلاد على ساحل البحر المتوسط ، وعاصمتها مدينة الإسكندرية وسبب اختيار هذه المحافظة هو وجود عدد من المزارع العضوية المسجلة والتى تقوم بإنتاج المحاصيل العضوية الموجهة للتصدير ومن أهمها الخرشوف والبطاطا.

المجال الزمنى

استغرقت هذه الدراسة قرابة الستة أشهر بدأت فى اوائل عام ٢٠٠٩ و انتهت فى النصف الثانى من نفس السنة تحديدا من يناير الى يونيه ٢٠٠٩.

المجال البشرى

تم تحديد الخصائص البشرية للعينة المراد دراستها فى هذا البحث و تضمنت شرطا أساسيا هو أن يكون المبحوث من منتجى الزراعات العضوية و كان شرط اعتبار المزرعة مناسبة للدخول فى مجال الدراسة هو أن تكون مسجلة و حاصلة على شهادة الإنتاج العضوي كما تم اختيار العينات موزعة على المحافظات السابق ذكرها بنسبة تتناسب مع عدد المزارع العضوية فيها ووجد أن محافظة الفيوم تتميز بكثرة عدد المزارع العضوية و لكن غالبيتها مساحات صغيرة أما محافظة البحيرة فهى تتميز بوجود هذا النمط الزراعي فى الاراضي الجديدة و منطقة الطبرانى و الإمام مالك و النوبارية حيث تمتلك كبرى الشركات المصرية مساحات بتلك المناطق تم توجيها إلى نمط الزراعة العضوية.

ومن الخصائص التى تم تحديدها فى المجال البشرى للدراسة هو اختيار ثلاثة أنواع من المنتجين أولهم مصدرين و شركات زراعية متخصصة فى الإنتاج العضوى تقوم بالزراعة و التصدير و ثانيهم مزارعين متعاقدين مع شركات للتصدير و تابعين لقوائم الموردين الخاصة بالشركات الكبرى و أخيرا مزارعين غير مرتبطين بشركة محددة و يقومون بتسويق منتجاتهم لأكثر من جهة. و كان الهدف من ذلك الحصول على قراءات و نتائج تشمل كل الأنماط الموجودة بنشاط الزراعة العضوية لتحديد أبعادة بشكل أفضل.

يقدر عدد المزارع العضوية المسجلة فى مصر فى كل مراكز التفتيش و الاعتماد ما يقارب الألف مزرعة عضوية يتراوح عمرها بين أكثر من ١٠ سنوات و حتى اقل من سنة واحدة و قد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عمدية لتشمل كبرى الشركات التى تختص بإنتاج و تصدير المنتجات العضوية حيث تم اخذ عينات عشوائية من مزارعها.

كما تم اختيار عددا من المزارعين الذين لا ينتمون لقوائم الشركات الكبرى و يعملون على بيع منتجاتهم بأنفسهم أو فى السوق المحلى حتى يمكن التعبير عن الحالتين الأساسيتين لمزارعى النمط العضوى فى مصر.

وبناءا على ما سبق تم تحديد الحجم المناسب الذى تم اختياره بطريقة عشوائية منظمة من قوائم المزارع المسجلة عضويا، لكن نظرا للتوزيع الجغرافى الكبير و انتشار النمط بين محافظات عديدة اكتفى البحث بـ ١٨٠ مزرعة نظرا لزيادة تكاليف البحث و عدم وجود فريق مساعد لجمع البيانات و بيان المزارع المختارة كما يلى:

تم اختيار عدد ٨٢ مزارع يمثلون ٨٢ مزرعة من محافظة الفيوم بنسبة ٤٥,٥٦% من اجمالى حجم العينة كما تم اختيار ٤٠ مزارع من محافظة البحيرة يمثلون ٢٢,٢٢ % من اجمالى العينة و من محافظة سوهاج تم اختيار ٢٠ مزارع يمثلون ١١,١١% من إجمالي العينة و من محافظة بنى سويف اختير عدد ٩ مزارعين يمثلون ٥% من حجم العينة و من محافظتى أسيوط و الإسماعيلية تم اختيار عدد ٧ مزارع لكل منهما بنسبة تمثل ٣,٨٩% لكل محافظة، أما من محافظة المنيا فتم اختيار عدد ٥ مزارعين يمثلون ٢,٧٨ % من اجمالى العينة و من محافظة المنوفية تم اختيار ٤ مزارعين يمثلون ٢,٢٢ % من اجمالى العينة وذلك ما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم ١ بيان عدد المزارع الداخلة فى البحث من كل محافظة

الفيـــــــوم	٨٢	٤٥,٥٦
البحـــــــيرة	٤٠	٢٢,٢٢
سوهـــــــاج	٢٠	١١,١١
بنى ســـــويف	٩	٥,٠٠
أسيوط	٧	٣,٨٩
الإسماعيلية	٧	٣,٨٩
المـــــــــنيا	٥	٢,٧٨
المنـــــــوفية	٤	٢,٢٢
الجيـــــــزة	٣	١,٦٧
القلـــــيوبية	٢	١,١١
الإسكندرية	١	٠,٥٦
الإجمالى	١٨٠	١٠٠

جمع البيانات

تم تصميم استمارة استبيان شملت مجموعة من الأسئلة الاستطلاعية التى مـن شـأنها أن تبين مدلول كل متغير بحثى من متغيرات الدراسة وتم عمل مقـابلات مـع ممثلـى الـشركات والمزارعين والعاملين بالزراعة العضوية حيث تم ملأ الاستمارات، وقد تم زيارة العديـد مـن الأماكن التى تقوم بأعمال تتعلق بالزراعة العضوية من شركات تصدير إلى مـزارع عـضوية ومراكز التفتيش والاعتماد وذلك لكى تكتمل أبعاد هذا النمط الزراعى المستحدث.

استخدم الاستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع بيانات الدراسة بغرض تحليلها وقد اسـتغرقت فترة جمع البيانات حوالى ٦ أشهر هى فى الفترة من شهر يناير وحتى نهايـة شـهر يونيـه ٢٠٠٩، فتم استخدام نظام المقابلات الشخصية لجمع البيانات مـن بعـض المـزارعين فـى المحافظات المختلفة و ذلك بمساعدة بعض الشركات الخاصة والجمعيات الأهلية التى لها نشاط بارز فى أعمال التنمية والتطوير المتعلقة بالزراعـة العـضوية، وذلـك عـن طريـق بعـض المساعدات التى قدمت من قبل مكاتب الدعم الفنى لشركات أجروفود ورويـال بالإضـافة إلـى

إحدى الجمعيات غير الحكومية وهى جمعية الزراعات العضوية و البيوديناميكية بالفيوم والمركز المصرى للزراعة العضوية وجمعية منتجى ومصدرى الزراعة العضوية والبيوديناميكية والمعمل المركزى للزراعة العضوية بمركز البحوث الزراعية.

وتمثلت الصعوبات التى واجهت الباحث أثناء جمع البيانات فى البعد عن أماكن جمع المعلومات والتى تصل إلى مئات الكيلومترات إلى جانب أن معظم مزارعى المنتجات العضوية يذهبون إلى المناطق الجديدة النائية والبعيدة عن كل الأنشطة الزراعية القديمة لكى يتفادوا احتمالات التلوث بالمبيدات المستخدمة فى مزارع الجيران مما يصعب من الوصول إليهم من غير وسائل انتقال خاصة مما زاد من تكاليف هذا البحث إلى درجة فاقت قدرة البحث والميزانية المحددة وعليه كان السبب فى الاكتفاء بالعدد السابق ذكره فيما سبق.

المتغيرات البحثية

تم تحديد مجموعة من المتغيرات البحثية التى تساعد فى فهم إبعاد نمط الزراعة العضوية وتحديد المصادر الحقيقية التى تعمل على نشره وتنميته فى مصر وبيان هذه المتغيرات كما يلى:

١. السن
٢. المهنة
٣. المؤهل الدراسي
٤. مجال الدراسة
٥. العلاقة بالزراعة العضوية
٦. الخبرة فى مجال الزراعة العضوية
٧. المساحة المزروعة بالطرق العضوية.
٨. المحاصيل المزروعة بالطرق العضوية
٩. الاستعانة بالإرشاد الحكومي
١٠. حجم الدور الارشادي في نشر الزراعة العضوية لكل من:
   أ- الإرشاد الحكومي
   ب- مكاتب الاستشارات و الجمعيات الخاصة

ت- مزارع كليات الزراعة

ث- مراكز تسويق كليات الزراعة

ج- مكاتب الدعم الفني بشركات التصدير

ح- مكاتب الدعم الفني بشركات المستلزمات الزراعية

خ- الجيران و الأقارب

د- أخرى

١١.شكل الخدمة الإرشادية المقدمة من كلا من:

أ- الإرشاد الحكومي

ب- مكاتب الاستشارات و الجمعيات الخاصة

ت- مزارع كليات الزراعة

ث- مراكز تسويق كليات الزراعة

ج- مكاتب الدعم الفني بشركات التصدير

ح- مكاتب الدعم الفني بشركات المستلزمات الزراعية

خ- الجيران و الأقارب

د- أخرى

١٢.درجة صعوبة الحصول على المعلومات من الإرشاد الحكومي

١٣.نوعية دور الإرشاد الحكومى فى نشر نمط الزراعة العضوية

أ- الاتصال بالجهاز الارشادي الحكومى.

ب- توفر المعلومات المطلوبة من قبل الإرشاد الحكومى

ت- قيام المرشدين بالزيارات الميدانية

ث- دورية الزيارات الميدانية المقدمة

ج- فاعلية الزيارات (الإرشاد الحكومى) فيما يتعلق بالتسميد العضوي

ح- فاعلية الزيارات (الإرشاد الحكومى) فيما يتعلق بالمكافحة الحيوية

خ- فاعلية التدريب(الإرشاد الحكومى)

د- استمرارية التدريب(الإرشاد الحكومى)

ذ- الاستفادة من الأنشطة الحكومية الإرشادية

ر- رضا المبحوث عن الأنشطة الإرشادية الحكومية

١٤.نوعية دور مراكز التفتيش و الاعتماد في نشر الزراعة العضوية

أ- الزيارات المقدمة من مراكز التفتيش و الاعتماد.

ب- ترتيب عملية الزيارات التفتيشية

ت- كفاءة عملية التفتيش

ث- فاعلية المفتش الإرشادية

١٥.نوعية دور شركات التصدير في نشر الزراعة العضوية

أ- عدد العملاء

ب- عدد المنتجات

ت- متوسط الإنتاج

ث- التعاقد

ج- مواصفات الاستلام

ح- فاعلية الإرشاد التعاقدى

١٦.التقييم الذاتي

النتائج

تشير نتائج التحليل الاحصائى للمتغيرات إلى مايلى:

اولا : السن: عمر المبحوث كان احد المتغيرات التى تم دراستها و وجد أن اقل سن هو ٢٤ سنة و اكبر سن هو ٥٨ سنة و تم تقسيم الفئات السنية إلى ٣ فئات هى صغار السن و الذين يتراوح سنهم بين ٢٤ – ٣٥ سنة شملت ٥٣ مزارع بنسبة مئوية ٢٩,٤٤ % و متوسطى السن بين ٣٦ – ٤٧ سنة وعددهم ٩٦ مزارع بنسبة ٥٣,٣٣ % وكبار السن بين ٤٨ – ٥٨ سنة وعددهم ٣١ مزارع بنسبة ١٧,٢٢ % ونجد أن أكثر من نصف المبحوثين كانوا يتبعون الفئة الوسطى.و كان الهدف منها معرفة المراحل السنية المختلفة التى يتبنى فيها منتجى الزراعات العضوية لهذا النمط وبياتها فى الجدول رقم ٢:

جدول رقم (٢) توزيع المبحوثين وفقا للفئات العمرية

الفئات	الفئات الاسمية	التكرارات	النسبة المئوية
من ٢٤-٣٥ سنة	صغار السن	٥٣	%٢٩,٤٤
من ٣٦-٤٧ سنة	متوسط السن	٩٦	%٥٣,٣٣
من ٤٨-٥٨ سنة	كبار السن	٣١	%١٧,٢٢

لا يعتبر السن محددا لعملية انتشار و إتباع الزراعة العضوية و لكن كلما كان السن صغير كلما زاد معدل قبول التغيير فى النمط الزراعى المتبع و كلما زادت الرغبة فى هذا التغيير.

ثانيا : المهنة: تحدد المهنة طبيعة العمل و كان الغرض من تحديد هذا المتغير هو معرفة مدى تأثر الزراعة العضوية و ارتباطها بمهنة المبحوث وتشير النتائج إلى أن ٤٥,٦% من اجمالى المبحوثين يعمل مزارع فقط و ليس له اى مهنة أو نشاط آخر غير الزراعة و عدد ٦٥ مهندس يعملون فى شركات القطاع الخاص أو مديرين مزارع و نسبتهم ٣٦,١% و حوالى ٣٣ مبحوث يقومون بنشاط الزراعة العضوية إلى جانب أعمالهم الأساسية سواء كانت وظيفة حكومية أو نشاط آخر و نسبتهم ١٨,٣ %. و عليه فإن القطاع الأكبر من المتبعين لنشاط الزراعة العضوية هم من المزارعين و ذلك ما قد يهم المخططين لوضع استراتيجيات محلية تهتم بتحفيز هؤلاء المزارعين و دعمهم لكى يزداد العدد و يتقدموا فى عملية توفير المنتج العضوى بالأسواق المحلية و التصدير للخارج.

إلى جانب الاهتمام بجذب رجال الأعمال عن طريق الدعم الفنى و الاستشارى مع تذليل المعيقات التى يمكن حدوثها لكى يتم زيادة رقعة الزراعة العضوية فى مصر مما له من اثر جيد على إنعاش الحالة الاقتصادية.حيث وجد انه هناك عدد من المنتجين الذين يعملون بمهن أخرى غير زراعية و منهم الزراعيين و المزارعين و ذلك كما هو موضح فى الجدول رقم ٣:

جدول رقم (٣) توزيع المبحوثين وفقا للمهنة

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
مزارع	٨٢	٤٥,٦
رجال أعمال	٣٣	١٨,٣
مهندس زراعى	٦٥	٣٦,١
الاجمالى	١٨٠	١٠٠

ثالثا : المؤهل الدراسى: تبين النتائج أن ٩١ شخصا من المبحوثين من ذوى المؤهل المتوسط و غالبيتهم من حملة دبلوم الزراعة و النسبة المئوية لهذه الفئة ٥٠,٦% من اجمالى المبحوثين بينما كان ٨٨ شخصا من المبحوثين من خريجى الجامعات و حملة المؤهلات العليا و نسبتهم ٤٨,٩% من اجمالى المبحوثين، بينما كانت النسبة الأخيرة و الأقل من حملة المؤهلات فوق العليا مثل الماجستير و الدكتوراه و كانت شخص واحد فقط بنسبة ٠,٦ % من اجمالى عدد المبحوثين. و ذلك كما فى الجدول رقم ٤:

جدول رقم (٤) توزيع المبحوثين وفقا للمؤهل الدراسى

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
مؤهل متوسط	٩١	٥٠,٦
مؤهل عالى	٨٨	٤٨,٩
دراسات عليا	١	٠,٦
الاجمالى	١٨٠	١٠٠

من الجدول السابق نجد أن أكثر من نصف حجم العينة من نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة و من الصعب أن يكون مزارع النمط العضوى من غير حملة المؤهلات و ذلك لما تتطلبه المواصفات و المحددات للنشاط الزراعى العضوى من توفر قدر ليس بالقليل من المستندات و الوثائق و المعلومات التى يتم التفتيش عليها من قبل مفتشى المراقبة الدورية للمكاتب التى تقوم باستصدار الشهادات للمنتج العضوى.

رابعا : مجال الدراسة: تشير النتائج إلى انه نسبة العاملين أو المنتجين للزراعة العضوية من خريجى التعليم الزراعى سواء كان دبلوم أو جامعى ٥٧,٨% بينما وجد أن نسبة غير الزراعيين من العاملين فى نمط الزراعة العضوية هى ٤٢,٢% من اجمالى العينة.

يعتبر مجال الدراسة من المتغيرات التى توضح مدى إتباع الغير زراعيين لهذا النمط و ذلك كما هو موضح فى الجدول رقم ٥:

جدول رقم (٥) توزيع المبحوثين وفقا لمجال الدراسة

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
غير زراعيين	٧٦	٤٢,٢
زراعيين	١٠٤	٥٧,٨
الاجمالى	١٨٠	١٠٠

خامسا : العلاقة بالزراعة العضوية: وجد أن غالبية المبحوثين فى عينة الدراسة من المنتجين فقط بنسبة ٨٧,٨% بينما اختصت مجموعة أخرى بنشاطين مثل التجارة أو بيع المستلزمات و نسبتها ١٢,٢% و هذا ما يطرح تساؤلا عن كيفية تسويق المنتجات العضوية و مدى تجمع المزارعين فى جمعيات و أنماط اجتماعية منظمة لتداول المنتجات العضوية من عدمه.هذه العلاقة هى احد المتغيرات التى تبين مدى تعمق المبحوث فى الزراعة العضوية و طريقة إدارته لها و نوع النشاط المتبع و هل يجمع بين نشاطين أو أكثر مثل نشاط تجارة المنتجات العضوية أو الاستشارات أو التصدير أو بيع المستلزمات الزراعية و ذلك كما فى الجدول رقم ٦

جدول رقم (٦) توزيع المبحوثين وفقا للعلاقة بنشاط الزراعة العضوية

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
نشاط واحد (منتج)	١٥٨	٨٧,٨
يجمع بين نشاطين أو أكثر	٢٢	١٢,٢
الاجمالى	١٨٠	١٠٠

سادسا : الخبرة فى الزراعة العضوية: تبين النتائج أن اقل عدد من سنوات الخبرة هو سنة واحدة و وجد أنه ٢٩ شخص من المبحوثين لديهم خبرة عام واحد و أكبر عدد من سنوات الخبرة كان من نصيب ١٠ مبحوثين فقط لخبرة عشر سنوات و تم تقسيم الفئات إلى ثلاث مجموعات أساسية هى ذوى الخبرة القليلة و هم من لديهم خبرة بين سنة و ثلاث سنوات و تكراراتهم ٦٣ بنسبة ٣٥%من حجم العينة، ذوى الخبرة المتوسطة و لديهم خبرة بين ٤ و ٦ سنوات و تكراراتهم ٥٨ بنسبة مئوية ٣٢,٢٢%، و ذوى الخبرة الكبيرة و هم من لديهم الخبرة بين ٧ و ١٠ سنوات و تكراراتهم ٥٩ بنسبة ٣٢,٧٨ من إجمالي حجم العينة. هو متغير يقاس عن طريق حساب عدد سنوات الخبرة فى مجال الزراعة العضوية و بياتها فى الجدول رقم ٧

جدول رقم (٧) توزيع المبحوثين وفقا للخبرة فى نمط الزراعة العضوية

الفئات	تكرارات الفئة	النسبة المئوية
خبرة من ١ – ٣ سنة	٦٣	٣٥
خبرة من ٤ – ٦ سنة	٥٨	٣٢,٢٢
خبرة من ٧ – ١٠ سنة	٥٩	٣٢,٧٨

سابعا : المساحة المزروعة عضويا: أن غالبية المزارعين يقعون فى نطاق ذوى الحيازات الصغيرة (بين ٢,٥ فدان و٥٠ فدان) بتكرارات ١١٩ و نسبة مئوية ٦٦,١١% بينما كانت تكرارات ذوى الحيازات المتوسطة (بين ٥١ و ١٠٠ فدان) ٣٢ مزارع بنسبة ١٧,٧٨%، و (بين ١٠١ و ١٥٠ فدان) تكرارات ١٢ بنسبة مئوية٦,٦٧% و تكررت نفس النسبة ايضا فيما بين ١٥١ و ٢٠٠ فدان بينما انعدمت التكرارات فى الفئات التى تليها حتى انحصرت نسبة ذوى الحيازات الكبيرة (بين ٤٠١ و ٤٥٠ فدان) ١,٦٧% و نسبة ما هو اكبر منها ١,١%.

و لذلك يجب الاهتمام بصغار المزارعين و ذوى الحيازات الصغيرة لما يمثلوه من أهمية فى عملية التنمية لهذا النمط الزراعى المستحدث إلى جانب تيسير عمليات الإنتاج و الدعم الفنى المطلوب لدفع عجلة الإنتاج.هى احد المتغيرات التى تحدد حجم التغطية و قوة الإنتاج و الاستثمار فى الزراعة العضوية و تحدد حجم المزارع و قوته الاقتصادية و الاموال المستثمرة فى القطاع الزراعى و ذلك كما فى الجدول رقم ٨

جدول رقم (٨) توزيع المبحوثين وفقا للمساحات المزروعة بالطرق العضوية

الفئات	تكرارات	النسبة المئوية
مساحات من٢,٥ – ٥٠ فدان	119	66.11
مساحات من٥١ – ١٠٠ فدان	32	17.78
مساحات من١٠١ – ١٥٠ فدان	12	6.67
مساحات من١٥١ – ٢٠٠ فدان	12	6.67
اكثر من ٢٠٠ فدان	٥	٢,٧٧

ثامنا : المنتجات العضوية: توضح النتائج إلى أن تكرارات منتجى الأعشاب ٦٧ و نسبتهم المئوية ٣٧,٢ % بينما منتجى الخضر تكراراتهم ٨٠ و نسبتهم المئوية ٤٤,٤% و منتجى

الفاكهة ٣٠ مزارع و نسبتهم ١٦,٧% بينما كانت تكرارات منتجى المحاصيل الحقلية ٣ و نسبتهم المئوية ١,٧%. و يفيد هذا المقياس لنوعية المنتجات العضوية التى يقوم بها المبحوث لتحديد مدى قوته المعرفية (مقدار ما يجب ان يتوفر فى مخزون خبرته المعرفية من انشطة و خبرات و مهارات تساعدة على انتاج هذا النوع من المنتجات الحقلية) مما يتطلب إنتاج هذا النوع من المنتجات و ذلك عن طريق تقسيمهم إلى منتجى أعشاب و خضر و فاكهة و محاصيل حقلية و ذلك كما فى الجدول رقم ٩:

جدول رقم (٩) توزيع المبحوثين وفقا لمجالات الإنتاج الزراعى العضوى

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
منتجى أعشاب	٦٧	٣٧,٢
منتجى خضر	٨٠	٤٤,٤
منتجى فاكهة	٣٠	١٦,٧
منتجى محاصيل حقلية	٣	١,٧
الاجمالى	١٨٠	١٠٠

تاسعا : الاستعانة بالجهاز الإرشادى الحكومى: تبين النتائج إلى أن عدد المبحوثين الذين لا يستعينون بالخدمات الإرشادية الحكومية ٣٥ مبحوث بنسبة ١٩,٤٤% من اجمالى المبحوثين، و أن عدد المبحوثين متوسطى الاستعانة بالخدمات الإرشادية الحكومية ١١٦ و نسبتهم ٦٤,٤٤% و أما عن المبحوثين الذين يتعاملون كثيرا مع الجهاز الإرشادى الحكومى فكان عددهم ٢٩ فرد بنسبة ١٦,١١% من اجمالى العينة و هذا ما يبينه الجدول رقم ١٠:

جدول رقم (١٠) توزيع المبحوثين وفقا لدرجة إستعانتهم بالإرشاد الزراعى الحكومى

الفئات الاسمية	التكرارات	النسبة المئوية
غير المستعينين بالإرشاد الحكومى (أبدا)	٣٥	١٩,٤٤
متوسطى الاستعانة بالإرشاد الحكومى (احيانا)	١١٦	٦٤,٤٤
كثيرو الاستعانة بالجهاز الحكومى (غالبا)	٢٩	١٦,١١
الاجمالى	١٨٠	%١٠٠

وعليه فنجد أن غالبية المبحوثين من متوسطى الاستعانة بخدمات الجهاز الإرشادى الحكومى والتى تتركز فى المحافظات التى توفر فيها المشروعات التنموية الموجهة (التعاون بين الحكومة المصرية و دول أجنبية) بعض الخدمات الإرشادية عن طريق موظفين القطاع الإرشادى الحكومى. إلى جانب الدور الفعال الذى يقوم به المعمل المركزى للزراعة العضوية التابع لمركز البحوث الزراعية من خدمات تدريبية و إرشادية لقطاع كبير من المنتجين بهدف نشر نمط الزراعة العضوية فى مصر.

عاشرا : دور الإرشاد الحكومى فى نشر نمط الزراعة العضوية: توضح النتائج انه أكثر من ٧٦ مبحوث من إجمالي عدد المبحوثين و نسبتهم ٤٢,٢٢% يرون أن الدور الذى يقوم به الإرشاد الزراعى الحكومى قليل بينما كان رأى ٧٢ مبحوث من اجمالى المبحوثين و نسبتهم ٤٠% يرون أن الجهاز الإرشادى الحكومى يقوم بدور متوسط و أخيرا فإن عدد ٣٢ مبحوث و نسبتهم ١٧,٧٨% يرون أن دور الجهاز الإرشادى الحكومى فعال و كبير و ذلك ما يبينه الجدول رقم ١١:

جدول رقم (١١) توزيع المبحوثين وفقا لرأيهم حول دور الجهاز الإرشادى الحكومى فى نشر نمط الزراعة العضوية

الفئات الاسمية	التكرارات	النسبة المئوية
دور قليل	٧٦	٤٢,٢٢
دور متوسط	٧٢	٤٠,٠٠
دور كبير	٣٢	١٧,٧٩
الاجمالى	١٨٠	%١٠٠

هذا و نجد أن معظم المبحوثين الذين أشادوا بالجهاز الإرشادى الحكومى يقعون فى محافظات تصل إليها خدمات المعمل المركزى للزراعة العضوية أو بعض البرامج التنموية الموجهة لرفع مستوى المزارعين المصريين و عليه نجد أن الغالبية ترى دور الجهاز الإرشادى دوره قليل بينما تقل نسبة من يجد أن الإرشاد الحكومى يقوم بدور كبير.

احدى عشر : دور مراكز التفتيش والاعتماد: أوضحت النتائج انه عدد ٧٥ مبحوث بنسبة ٤١,٦٧% من اجمالى المبحوثين يرون أن مراكز التفتيش و الاعتماد ليس لها دور فى نشر

الزراعة العضوية بينما رأى ٧٨ مبحوث يمثلون ٤٣,٣٣% من اجمالى المبحوثين أن مراكز التفتيش والاعتماد تقوم بدور متوسط فى نشر نمط الزراعة العضوية و أخيرا اجمع ٢٧ مبحوث ونسبتهم ١٥% أن مراكز التفتيش والاعتماد لها دور كبير فى نشر النمط العضوى فى مصر وذلك ما يبينه الجدول رقم ١٢:

جدول رقم (١٢): توزيع المبحوثين وفقا لرأيهم حول دور مراكز التفتيش و الاعتماد فى نشر نمط الزراعة العضوية

الفئات الاسمية	التكرارات	النسبة المئوية
ليس لها دور	٧٥	٤١,٦٧
لها دور متوسط	٧٨	٤٣,٣٣
لها دور كبير	٢٧	١٥,٠٠
الاجمالى	١٨٠	%١٠٠

ويتضح من واقع انتشار الزراعة العضوية و إلزامية إتباع نظام التفتيش و الاعتماد أن وجود المفتش يكمل عملية الزراعة العضوية حيث انه لا قيمة لمنتج خالى من الملوثات الكيماوية إذا لم يكن مصحوبا بشهادة تفيد بكونه منتج عضوى و من هنا كان من الملاحظ أن جهات التفتيش موجودة و تكمل منظومة الإنتاج العضوى.

اثنى عشر : دور شركات التصدير: تبين النتائج أن ١٨ مبحوث بنسبة ١٠% من اجمالى المبحوثين يرون أن شركات التصدير ليس لها دور بينما اجمع ١٠٤ مبحوث بنسبة ٥٧,٧٨% بأن شركات التصدير لها دور متوسط فى نشر نمط الزراعة العضوية و أشار ٥٨ مبحوث بنسبة ٣٢,٢٢% من اجمالى المبحوثين بأن شركات التصدير لها دور كبير فى نشر نمط الزراعة العضوية و ذلك كما هو مبين فى الجدول رقم ١٣:

جدول رقم (١٣): توزيع المبحوثين وفقا لرأيهم حول دور شركات التصدير فى نشر نمط الزراعة العضوية

الفئات الاسمية	التكرارات	النسبة المئوية
ليس لها دور	١٨	١٠,٠٠
لها دور متوسط	١٠٤	٥٧,٧٩
لها دور كبير	٥٨	٣٢,٢٢
الاجمالى	١٨٠	%١٠٠

وعليه فنجد أن القطاع الخاص و نمط الإرشاد التعاقدى من اكبر المؤثرات على نشر الزراعة العضوية بين المزارعين فى مصر لان أهم مؤثر يساعد على نشر النمط هو وجود طلب على منتج معين يدفع المزارع أو المنتج إلى التحول من نظام الإنتاج العادى إلى العضوى و فى حالة عدم وجود هذه الدافع فإن عملية التحول تكون أصعب ما يمكن و تزيد من صعوبة التبنى لدى المزارعين لان الزراعة نشاط انتاجى يعتمد على اقتصاديات الإنتاج و ربطها بالتكلفة فإذا كان منتجك يستلزم تكاليف أكثر لا يتم تعويضها فى سعر المنتج فإن المزارع لن يكون راغبا فى الاستمرار.

ثلاثة عشر: مدى رضا المبحوثين عن نشاطهم فى الزراعة العضوية: تشير النتائج أن ٧٢ مبحوث من اجمالى المبحوثين بنسبة ٤٠% يرون أنهم يقومون بنشاط الزراعة العضوية بشكل جيد إلى حد ما بينما كان رأى ١٠٨ مبحوث أنهم منتجون جيدون جدا للزراعة العضوية و أنهم راضون عن إنتاجهم بشكل كبير و ذلك كما فى الجدول رقم ١٤:

جدول رقم (١٤) توزيع المبحوثين وفقا لتقييمهم لاسلوب اتباعهم للزراعة العضوية

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
راض بشكل جيد	٧٢	٤٠
راض إلى حد ما	١٠٨	٦٠
غير راضى	–	–
الاجمالى	١٨٠	%١٠٠

أربعة عشر : درجة صعوبة الحصول على معلومات من الجهاز الإرشادى الحكومى: تم قياس هذا المتغير عن طريق استطلاع راى المبحوثين حول درجة الصعوبة التى يواجهونها عندما يحتاجون الى معلومات فنية من الجهاز الارشادى الحكومى و قد تم استخدام مقياس ليكارد الخماسى لتحديد آرائهم التى بينت ان ١٦,٧% من اجمالى المبحوثين يواجه صعوبة بالغة للحصول على معلومات من الجهاز الارشادى الحكومى، بينما كان رأى ٢٨,٩% أن هذه العملية صعبة الى حد ما و اشارت النتائج ان ٣٦,٧% يرون هذه العملية سهلة و حوالى ١٧,٢% يرونها سهلة الى حد ما وذلك كما فى الجدول رقم ١٥.

جدول رقم (١٥) توزيع المبحوثين وفقا لتقييمهم لدرجة الصعوبة فى الحصول على معلومات من الجهاز الارشادى الحكومى

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
سهلة جدا	١	٠,٦
سهلة الى حد ما	٣١	١٧,٢
سهلة	٦٦	٣٦,٧
صعبة الى حد ما	٥٢	٢٨,٩
صعبة جدا	٣٠	١٦,٧

وجدير بالذكر ان المزارعين الذين اشاروا بصعوبة عملية الاتصال بالجهاز الارشادى واقعون جغرافيا فى اماكن ومحافظات خارج انشطة الدعم الخارجى حيث مشروعات التعاون الخارجى كمشروع التعاون الهولندى بالفيوم والامريكى بالصعيد وغيرها من المشروعات والتى تستهدف اساسا تفعيل دور الارشاد الزراعى لتحقيق التنمية الزراعية فى مصر.

خمسة عشر : الحصول على زيارات حقلية من قبل الجهاز الإرشادى الحكومى: اشارت النتائج ان غالبية المبحوثين و بلغت نسبتهم ٥٨,٩% تتم زيارتهم بمعرفة رجال الارشاد الزراعى الحكومى الى حد ما بينما اشار ٢٨,٩% من إجمالى المبحوثين الى عدم وجود اى زيارات تتم من قبل الجهاز الحكومى الارشادى، هذا و اشار ١٢,٢% من اجمالى المبحوثين الى حصولهم على زيارات ارشادية من قبل الجهاز الارشادى الحكومى بشكل مستمر وذلك ما تبينه النتائج فى جدول رقم ١٦:

جدول رقم (١٦): توزيع المبحوثين وفقا لحصولهم على خدمات الزيارات الحقلية من قبل الجهاز الارشادى الحكومى

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
لا يتم زيارتى	٥٢	٢٨,٩
تتم الزيارة لحد ما	١٠٦	٥٨,٩
تتم الزيارة بإستمرار	٢٢	١٢,٢
الاجمالى	١٨٠	%١٠٠

ستة عشر : كفاءة الخدمات الإرشادية المقدمه من الجهاز الحكومى: بينت نتائج استطلاع آراء المبحوثين حول كفاءة الخدمات المقدمه اليهم من قبل المرشدين الزراعيين العاملين بالجهاز الحكومى ان غالبية المبحوثين و نسبتهم ٥٥,٦% يرون ان الخدمات الحكومية جيدة الى حد ما و اشار ١٢,٨% من اجمالى المبحوثين أن كفاءة الخدمات الإرشادية المقدمة من الجهاز الحكومى جيدة جدا بينما إختلف ٣١,٧% من اجمالى المبحوثين فى رأيهم عن كفاءة الخدمات الارشادية حيث يرون انها غير جيدة و لا يمكنهم الحصول عليها وهذا يحدث فعلا فى بعض المحافظات التى لا يوجد بها مشروعات إرشادية ممولة و ذلك ما يوضحه الجدول رقم ١٧:

جدول رقم (١٧): توزيع المبحوثين وفقا لرأيهم حول كفاءة الخدمات الارشادية المقدمة من الجهاز الحكومى

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
غير جيدة	٥٧	٣١,٧
جيدة الى حد ما	١٠٠	٥٥,٦
جيدة جدا	٢٣	١٢,٨
الاجمالى	١٨٠	%١٠٠

سبعة عشر : الحصول على خدمات تدريبية: تشير النتائج ان ٣٨,٩% من إجمالى المبحوثين لا يحصلون على خدمات تدريبية من قبل الجهاز الارشادى الحكومى بينما اجمع غالبية المبحوثين و نسبتهم ٦٠,٦ % انهم يحصلون على خدمات تدريبية مقدمه بمعرفة الجهاز الإرشادى الحكومى و جدير بالذكر ان هناك مشروعات تنموية تستهدف منطقة الصعيد وكان غالبية المبحوثين المؤيدين لوجود خدمات تدريبية واقعين تحت مظلة هذه المشروعات.

جدول رقم (١٨) توزيع المبحوثين وفقا لحصولهم على خدمات تدريبية من الجهاز الحكومى

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
لا يتم التدريب	٧٠	٣٨,٩
يتم لحد ما	١٠٩	٦٠,٦
يتم بإستمرار	١	٠,٦
الاجمالى	١٨٠	%١٠٠

ثمانية عشر : المشاركة فى الانشطة و الخدمات الإرشادية: بينت النتائج أن نسبة ٣٤,٤% من المبحوثين لا يتم اشراكهم فى الانشطة التدريبية من ندوات و مؤتمرات و جلسات عمل و حلقات نقاش بينما يرى ٤٧,٨% من إجمالى المبحوثين انهم يشاركون فى الانشطة المقدمة من الجهاز الارشادى الحكومى الى حد ما، و اشارت مجموعة اخرى من المبحوثين نسبتها ١٧,٨% انهم يشاركون فى الانشطة الإرشادية بشكل مستمر.

جدول رقم (١٩): توزيع المبحوثين وفقا لمشاركتهم فى الانشطة المقدمة من الجهاز الإرشادى الحكومى

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
لا	٦٢	٣٤,٤
نعم لحد ما	٨٦	٤٧,٨
نعم بإستمرار	٣٢	١٧,٨
الاجمالى	١٨٠	%١٠٠

تسعة عشر : الزيارات التفتيشية: عملية الزيارات التفتيشية هى عملية دورية يلتزم بها كل من المزارع و المفتش لكى تكتمل المنظومة العضوية كما هو مبين فى الإطار النظرى و عليه اشار غالبية المبحوثين و نسبتهم ٩٣,٩% أنهم يحصلون على زيارات تفتيشية بشكل دورى و مستمر يقوم فيها المفتش بتسجيل المحاصيل القائمة بالموسم الزراعى الى جانب التأكد من فاعلية النظام الادارى العضوى و خلو المزرعة من اى مسبب للتلوث، و كانت النسبة الباقية و هى ٦,١% يتم زيارتهم الى حد ما و يعود ذلك على بعد المسافة و صغر حجم الحيازة و عدم انتظامية الانتاج، هذا و يستحيل ان يكون النظام العضوى قائم بدون تسجيل و تفتيشات دورية وبيان ما سبق فى الجدول رقم ٢٠:

جدول رقم (٢٠): توزيع المبحوثين وفقا لحصولهم على زيارات من قبل مراكز التفتيش

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
لا	٠	٠
نعم لحد ما	١١	٦,١
نعم بإستمرار	١٦٩	٩٣,٩
الاجمالى	١٨٠	%١٠٠

مقارنة بين مصادر الإرشاد بينت النتائج من خلال استطلاع رأى المزارعين عن أهم المصادر التى يحصلون منها على معلومات عن الزراعة العضوية و تقييمهم للدور الذى يقوم به كل مصدر فقد اجمع كل المبحوثين عدم وجود دور إرشادى لكل من مزارع كليات الزراعة و مراكز تسويق الجامعات فى نشر الزراعة العضوية بينما أجمع ٦٩ مبحوث بنسبة ٣٨,٣٣% من اجمالى المبحوثين بأن مكاتب الدعم الفنى بشركات التصدير تقوم بدور جيد و فعال فى نشر نمط الزراعة العضوية بينما كان رأى ٨٩ مبحوث بنسبة ٤٩,٤٤% من إجمالى المبحوثين بأن الجهاز الحكومى يقوم بدور متوسط فى نشر نمط الزراعة العضوية و ذلك ما يبينه الشكل التالى:

شكل رقم (١) حجم الدور الإرشادى و مصادره

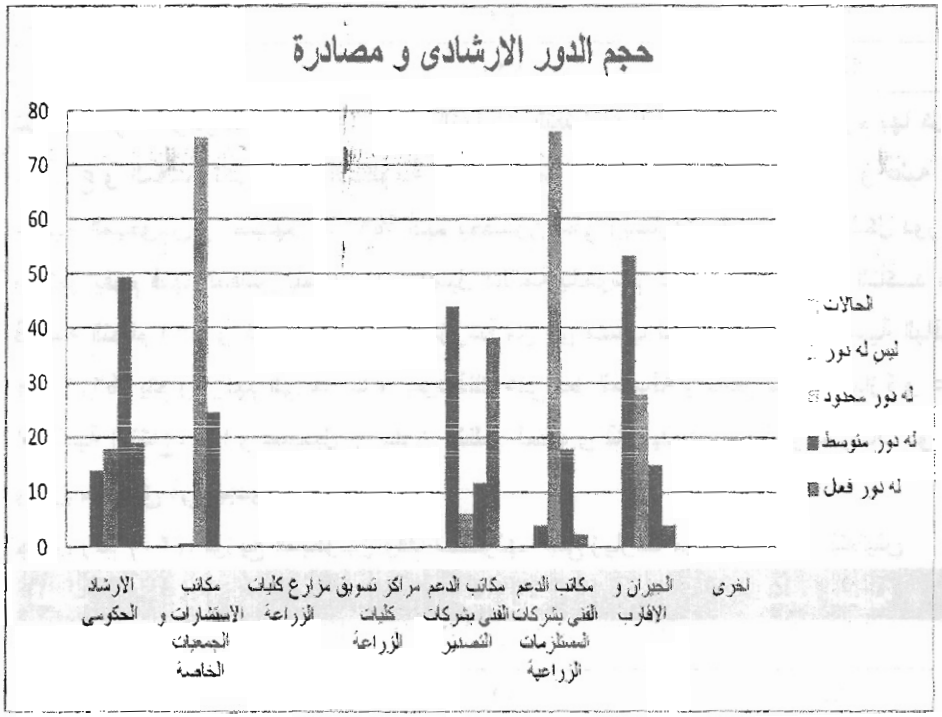

نتائج تحليل SWOT Analysis لنمط الزراعة العضوية فى مصر:

إجراء تحليل الـ SWOT:

تم إجراء هذا التحليل عن طريق عمل جلسات عصف ذهنى كان مجمل عدد ساعاتها ٨ ساعات تقريبا و اشترك فيها باحثون من المعمل المركزى للزراعة العضوية و عددهم ٣ و مفتشان يعملان بأحد مراكز التفتيش و الإعتماد فى مصر و ثلاثة مهندسين من مكاتب الدعم الفنى الخاصة بشركتين تعملان فى مجال الانتاج و التصدير العضوى و مهندس من مكاتب خدمة العملاء لشركة مستلزمات زراعية عضوية.

تم وضع اربعة اسئلة هى ماهى مواطن القوة، و مواطن الضعف، و الفرص المستقبلية، و التهديدات ثم بدأت المناقشات حول تحديد كل النقاط الفرعية من واقع الخبرات الخاصة بكل المشاركين.

بعد اجراء تحليل SWOT بمساعدة المجموعة السابق ذكرها من العاملين فى الزراعة العضوية وجد ما يلى من نتائج:

مصادر القوى Strengthen

- نمط الزراعة العضوية موجود فى مصر منذ اكثر من ٣٠ عاما و قد تم نقله عن طريق مجموعة من المستثمرين المهتمين بالاستثمار الزراعى الذين قاموا بجذب الخبرات الاوربية للعمل فى مصر كما قاموا بفتح الاسواق الجديدة الخاصة بالمنتجات العضوية و لذلك فإن عنصر الخبرة متوفر و مبنى على اسس علمية و عليه فتكون الخبرة من احد مصادر القوة للزراعة العضوية.
- يقوم المنتجين العاملين فى مجال الزراعة العضوية بانتاج عدد كبير من المنتجات ولذلك فإن مصر تعتبر من احد مصادر المنتجات العضوية للاسواق الاوربية خاصة و الدولية عامة فى مجال المنتجات العضوية و تتعدد مجالات الانتاج العضوى فتشمل محاصيل حقلية، حاصلات بستانية، اعشاب جافة و زيوت نباتية، مصنعات غذائية وبالتالى تعمل هذه التعددية على تقوية الزراعة العضوية و يمكن اعتبارها واحدة من مصادر القوى.
- وجود مساحات شاسعة من الاراضى التى لم يسبق فيها الزراعة فى مناطق الصحراء الشرقية و الغربية سيناء و الواحات يساعد على سهولة تطبيق نظم زراعية امنه بعيدة عن مصادر التلوث و متوافقة مع قوانين الزراعة العضوية ويتم اعتمادها و تشهيدها كمزارع عضوية بدون الدخول فى فى

مرحلة التحول والتى قد تصل الى ثلاث سنوات فى بعض الحالات وبالتالى وجود هذه المساحات من الاراضى البكر يعد من مصادر القوة للزراعة العضوية فى مصر.

- وجود اكثر من مركز للتفتيش والاعتماد واصدار شهادات المنتجات العضوية يسهل من فرص الانضمام الى قوائم المنتجين المعتمدين لهذا النمط الزراعى المستحدث وبالتالى يزيد من مصادر القوة للزراعة العضوية فى مصر.

الفرص Opportunities

- وجود الطلب الدولى على المنتجات العضوية و خروج بعض المنافسين فى هذا المجال بسبب صعوبة اتباع القوانين او زيادة معدلات التلوث البيئى فى اماكن انتاجهم مما يعطى ميزة انتاجية للمنتج المصرى و زيادة فى المقدرة التنافسية.
- وجود فرق سعرى بين المنتج العضوى و التقليدى يزيد من فرص تبنى المنتجين لهذا النمط الزراعى و يعمل على الترغيب فى الاشتراك فى هذا النمط الزراعى المستحدث.
- وجود عدد قليل نسبيا يعمل فى مجال انتاج المنتجات العضوية يعطى فرصا افضل لتقليل شراسة المنافسة و التحكم الافضل فى نظم العرض.
- وجود جمعيات تنظم العمل بين منتجى الزراعات العضوية يعمل على تقليل المنافسة الداخلية والترابط بين كل المنتجين ومعرفتهم ببعضهم البعض.

مواطن الضعف Weakness

- حتى الان لا يوجد تشريع محلى ينظم حركة الزراعة العضوية ويقوم كلا من المنتجين والمفتشين بالاعتماد على المواصفات والقوانين الخارجية فى تقييم نظم الزراعة العضوية.
- اعتماد المنتجين على التصدير بنسبة كبيرة وعدم الاهتمام بالتسويق المحلى.
- عدم وجود شفافية كافية بين المنتجين و المسوقين خاصة فى حالات طلب بعض المعلومات التى تتعلق بالوسائل الانتاجية المتبعة من اسمدة عضوية مستخدمة الى مواد المكافحة الحيوية التى تم تطبيقها فى مكافحة الافات خلال الموسم.
- صعوبة فهم قوانين الزراعة العضوية المختلفة او حتى العمل عليها جمعا و ذلك لاختلاف حيثياتها و شروطها الخاصة و التى يمكن ان تتعارض فى بعض الاحيان او تزداد فى الاشتراط او التعقيد و فى هذه الحالة يجب اتباع الشروط الاقصى لضمان التوافق مع اعلى النظم.

المخاوف Threats

- من المخاوف التى تم رصدها انهيار المصداقية لهذا النمط الزراعى و خاصة بعد القيود و النظم التحليلية الحديثة التى تمكن المشترى من التحقق للمنتج ومعرفة التطبيقات الزراعية المختلفة التى تم اتباعها عن طريق تحليل المتبقيات وعليه يكون انهيار المصداقية احد المخاوف التى يمكنها ان تتسبب فى انهيار هذا النمط الزراعى.
- دخول المنتجين غير الملمين بالقواعد و القوانين اللازمة و زيادة عدد صغار المنتجين او المتخبطين انتاجيا والذى من شأنه التأثير السلبى على نمط الزراعة العضوية.

اعتماد الخطط الانتاجية على التصدير فقط وعدم وجود اسواق بديلة يزيد من المخاوف التى تؤثر سلبا على هذا النمط الزراعى ففى اى حالة من حالات العقوبات الدولية او الاتفاقات الخارجية التى يمكن ان يكون احد قراراتها تخفيض الاستيراد وبالتالى قد تنهى هذا النمط المعتمد على التصدير بشكل اساسى.

شكل رقم (٢) شكل يبين نتائج تحليل SWOT Analysis

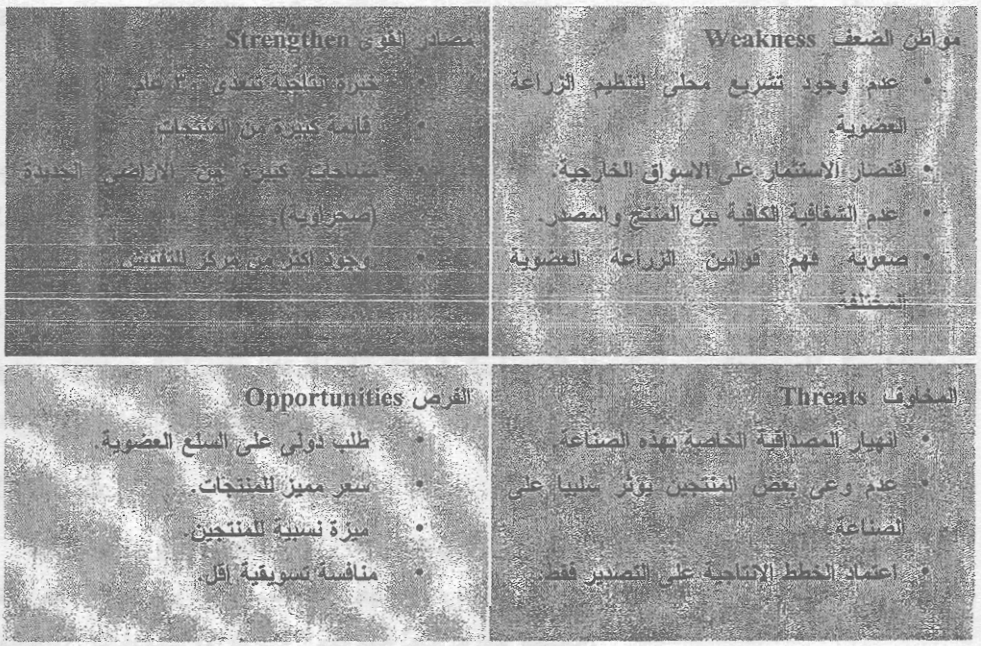

الخلاصة

أسفرت الدراسة عن بعض النتائج التى تعبر عن انتشار الزراعة العضوية فى مصر و الذى يعتبر نشاط زراعى مستحدث لا يزيد عمره عن الثلاثين عاما عما يلى:

الزراعة العضوية كمستحدث زراعى ليست قاصرة على المزارعين صغار السن بل أنها منتشرة بين المزارعين بغض النظر عن المرحلة السنية.

كما أنها ليست قاصرة على أصحاب المؤهلات العليا بل أنها منتشرة مع ذوى المؤهلات المتوسطة أيضا كما أن نشاط الزراعة العضوية ليس قاصرا على المهندسين الزراعيين بل و انه أيضا منتشر مع أرباب المهن الأخرى.

من واقع الدراسة تم قياس المصادر المختلفة التى تقوم بعمل إرشادى فى مجال الزراعة العضوية و كان منها الإرشاد الحكومى متمثلا فى الجمعيات الزراعية و المشاريع التابعة لوزارة الزراعة و مركز البحوث الزراعية وغيرها من الجهات الحكومية التابعة للأجهزة الإرشادية، مكاتب الدعم الفنى بشركات تصدير المنتجات العضوية، مكاتب خدمة و دعم العملاء بشركات المستلزمات الزراعية العضوية مثل الأسمدة والبذور وغيرها كما وجد عدم وجود دور لكلا من مزارع كليات الزراعة و مراكز تسويق الجامعات وجود دور بسيط غير مؤثر للجيران و الأقارب نظرا لشعور كل فرد بأنه منتمى لفئة أفضل من المنتجين.

الدور الحكومى فى عملية الإرشاد لمنتجى الزراعات العضوية موجود و لكن ليس بنسبة كبيرة و تقييم المبحوثين له يشير إلى انه متوسط الكفاءة فى بعض غالبية المواقع و قليل الكفاءة فى عدد ليس بالقليل من مواقع البحث.

غالبية النتائج تشير إلى الدور الفعال والاساسى للقطاع الخاص متمثلا فى مكاتب الدعم الفنى وخدمات الإرشاد التعاقدى والخاص وما يقدمه من نشاط يساعد المزارعين على فهم قواعد الزراعة العضوية بالإضافة إلى التمييز السعرى للمنتج العضوى الذى يحفز المزارعين على التوجه لهذا النوع من الزراعات.

التوصيات

الاهتمام بتدريب المرشدين الزراعيين على قواعد ونظم نمط الزراعة العضوية للمساعدة فى نشر هذا النمط الزراعى المستحدث حيث اشارت النتائج أن ١٩,٤٤% من المبحوثين غير مستعينين بالخدمات الارشادية الحكومية لعدم تواجد الخدمة.

* الإهتمام بدور الجهاز الإرشادى الحكومى من حيث تقديم الخدمات و البرامج التدريبية الخاصة بنمط الزراعة العضوية حيث ان نسبة ٤٢,٢٢% من المبحوثين اشارت ان الجهاز الإرشادى الحكومى يقوم بدور قليل جدا و غير مؤثر فى نشر نمط الزراعة العضوية
* زيادة دور القطاع الخاص فى تفعيل الزراعة العضوية ونشرها بين المزارعين حيث اشارت النتائج أن ٥٧,٧٨% من إجمالى المبحوثين يرون القطاع الخاص مصدرا اساسيا للمعلومات الخاصة بالزراعة العضوية و عليه يجب على الدولة التركيز على هذا القطاع مما يقوم به بالفعل فى مصر.
* الاهتمام بالوعى الزراعى والبرامج الموجهة لتوضيح مفاهيم الزراعة العضوية و إبعادها ونظم الإنتاج وأهم البدائل المستخدمة فى عمليات المكافحة و التسميد.
* زيادة وتفعيل دور مراكز التفتيش والاعتماد من ندوات ومؤتمرات وغيرها من وسائل الاتصال التى توضح أهمية دورهم كمكملين للمنظومة الإنتاجية العضوية حيث اشارت النتائج أن ٤٣,٣٣% من إجمالى المبحوثين يرون أن مراكز التفتيش تقوم بدور متوسط فى تقديم المعلومات و تسهيل عملية النشر الخاص بالزراعة العضوية.

المراجع

إلجلا ، عبد المنعم محمد (٢٠٠٢)،"الزراعة العضوية – الأسس و قواعد الإنتاج و المميزات"، مطبعة جامعة عين شمس، الطبعة الأولى.

"المقاييس الدولية للإنتاج و التصنيع العضويين"(٢٠٠٠)، مطبوعات الاتحاد الدولى لحركات الزراعة العضوية ،إقرار الجمعية العمومية سويسرا سبتمبر ٢٠٠٠. النسخة العربية.

عبد المعطى، توفيق حافظ و يوسف على حمدى، و سعيد عبد المقصود محمد (٢٠٠٤): "الزراعة العضوية بين النظرية و التطبيق"، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى.

عوض الله، صلاح يوسف فهمى (٢٠٠٥): "نظم الزراعة العضوية – الحيوية فى المناطق الجديدة"، نشرة فنية رقم ٨، الإدارة العامة للثقافة الزراعية، وزارة الزراعة و استصلاح الاراضى

مرشد المركز المصري للزراعة العضوية – المركز المصري للزراعة العضوية لعام ١٩٩٩

ROLE OF AGRICULTURAL EXTENSION IN THE DIFFUSION OF ORGANIC PATTERN OF FARMING AMONG FARMERS IN SOME EGYPTIAN GOVERNORATES

Dorria M. Khairy, A. E. Radwan and M.A. Abdel-Nabby

Agriculture Extension and Rural Sociology Department, Faculty of Agriculture, Menufiya University.

ABSTRACT: *The agriculture production which is subject to organic agriculture is not enough to satisfy the needs of the Egyptian market due to lack of demand as well as its high price. However, the export oriented organic agriculture production can provide a foreign currency income. It is highly important to work it out as it is economically important and the number of farmers following this kind of agriculture is a lot and spread in several Egyptian governorates without enough coverage from studies and researches that can help strengthen and disseminate it.*

The research problem is: lack of organic agriculture extension studies. Most of the previous researches focused on comparative studies among the organic and conventional crops, despite the economic importance of organic agriculture production and the availability of several researches that can observe, study and analyze it in order to increase its followers and increase awareness of producers with the objective of avoiding future problems and displaying this type in an objective way and its internal factors.

The study resulted in some of the results, which reflect the diffusion of organic agriculture in Egypt, which is an updated agricultural activity aged by not more than thirty years for the following results:

Organic Agriculture as a new innovation is not limited to young farmers, but they are scattered among the farmers, regardless of age group and this is what always differ with other studies that indicate that the relationship between age and adoption of innovations is an inverse relationship. It is also not limited to owners of higher qualifications, but it is rife with highly qualified also as the medium, the activity of organic agriculture is not confined to and agronomists, but it is also rife with other professionals. From this study different sources were measured in which is institution providing extension services in the area of organic agriculture such as the governmental extension services of in agricultural associations and projects of the Ministry of Agriculture, Agricultural Research Center and other governmental bodies of the extension services, technical support offices in the exporting companies specialized in organic production, service offices, customer support in the agricultural inputs supply companies such as organic fertilizer, seeds and other inputs. In addition, this study found the lack of a role for both of farms and agricultural colleges marketing centers in universities and a simple & effective role of neighbors and relatives because

of the feeling that everyone belonged for a class better than the producers. Governmental role in the guidance for organic producers exist, but not by a large and Assessing it indicates that the average efficiency in some of the majority of locations and little efficiency in a not insignificant number of search sites. Most of the results indicate the active role and primary to the private sector represented at the offices of technical support and extension services and private contractual extension services and this activity is helping farmers to understand the rules of organic agriculture in addition to the preferential price of the product that stimulates the organic farmers to go for this type of cultivation.